

كلمة المهندس غسان البلبل

مؤتمر عربكاب

٢ - ٤ أيار ٢٠٠٩

الإسكندرية

الأزمة المالية العالمية

أسبابها وتداعياتها

الإخوة في الأمانة العامة

الإخوة الزملاء

سيداتي سادتي - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في سياق مداخلتي عن الأزمة المالية العالمية الحاضرة سأتناول أولاً الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة ثم نتائجها على الصعيد العالمي وبعدها سأحاول بتواضع أن أقدم بعض الاقتراحات التي أصبح أكثرها معلوماً، لمعالجتها، ثم انتقل إلى تأثير هذه الأزمة على اقتصاديات عالمنا العربي وأخيراً انعكاساتها على صناعة الكابلات وأسواقها.

### أ - أسباب الأزمة

- ١- إن المستوى المتدني نسبياً للفوائد المصرفية ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ هياً للمؤسسات المالية أسباباً لأخذ مستوى أعلى من المخاطر وتمويل كثير من الاستثمارات التي اتسم طابعها بالمغامرة .
- ٢- الاستثمارات العالية المخاطر في قروض الرهن المسماة سبيريم خاصة في الولايات المتحدة الاميركية حيث بلغت نسبتها حوالي ١٠% من مجمل قروض الرهن العقارية .
- ٣- استحداث منتجات مالية جديدة وضخها في السوق والتي كانت مخاطرها قد سهت عن انتباه و يقين من أصدرها والهيئات الناظمة لهذه العمليات ووكالات التصنيف العالمية ناهيك عن المستثمرين أنفسهم . من أهم هذه المنتجات المسمومة كانت أصول تركز على أوراق مالية شديدة التعقيد في تركيبها والمخاطر العائدة لها والتي كانت تتبادل بين المصارف التجارية، إضافة إلى هناك بعض المشتقات المالية ( Derivatives ) وعمليات

السواب للديون الهالكة ، كل هذا زاد في المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية وخاصة شركات التأمين ووكالاتها .

٤- مناخ من التساهل أو التراخي التنظيمي أذاب الفاصل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية بالإضافة إلى سياسة مالية متحررة ساهمت بتنفيذ العمليات التجارية والاستثمارية عبر الحدود التي أدت إلى انتشار العدوى وتأثيراتها المرضية من دولة إلى أخرى .

٥- إن الاختلالات على الصعيد المكرو في ميزانيات بعض الدول خلقت فوائض مالية من جهة (الصين ودول الخليج) وعجز مالي في أسواق من جهة أخرى (الولايات المتحدة وإنكلترا) شجعت قيام صناديق الاستثمار لضخ هذه الفوائض في الأسواق التي كانت تعاني أساسا من عجز ومديونية عالية تفوق قدرة السوق على ضبطها .

### ب - نتائج الأزمة

١- ترقب شطب ديون هالكة من الأصول المالية للمؤسسات العالمية تقدر بحوالي أربعة تريليون دولار .

٢- انخفاض مريع في البورصات العالمية تعدى في أكثر الأحيان ال ٤٠% حيث بلغ مجموع الخسارات المتوقعة بحدود ٢٥-٣٠ تريليون دولار من رسملة هذه البورصات .

٣- تعثر المؤسسات كما الأفراد مالكي البيوت قد أدى إلى مزيد من الانخفاض في أسعار هذه البيوت كأصول مادية وإلى خسارات كبيرة في محمل بنود ميزانيات المؤسسات المصابة . كما نتج عن ذلك زيادة الهوة بين الفوائد للأوراق المالية المعدومة المخاطر وتلك العائدة للمؤسسات والصناديق السيادية مما قلل إمكانية تمويل هذه الأخيرة .

- ٤- انخفاض جميع نسب السيولة في العالم بشكل عام مما أدى إلى نمو متدنٍ للقروض البنكية وندرتها.
- ٥- إن هذه التقلصات المالية انعكست على الاقتصاد الحقيقي حيث انخفض الدخل القومي ب ٧% في الدول المتقدمة و ٤% في الدول النامية في الربع الأخير من السنة الماضية ومرتقب أن ينخفض في عام ٢٠٠٩ إلى معدل يتراوح بين ٣،١ إلى ٥،١% عالمياً.
- ٦- ظهور بعض القيود على التجارة مما قد يتسبب بتراجع للتجارة العالمية بأكثر من ٥% في عام ٢٠٠٩ مع نقص حاد في إمكانية تمويل التجارة العالمية يعادل حوالي ٢٥٠ مليار دولار.
- ٧- انخفاض تدفق الرأسمال الخاص إلى الدول النامية الذي بلغ أوجه في عام ٢٠٠٧ (حوالي ٥٠٠ مليار دولار) إلى أقل من ١٠٠ مليار دولار كما تشير الترقبات لعام ٢٠٠٩ .

### ج - مقاربات الحلول

- ١- استرخاء شبه كامل للسياسات النقدية (تسهيلية) باعتماد فائدة متدنية (حوالي الصفر) في مناخ اقتصادي غير صحي نتيجة انخفاض الطلب الكلي بشكل عام وانخفاض أسعار المواد الأولية الرئيسية بين ٤٠ و ٦٠ بالمئة من الذروة التي بلغت منتصف ٢٠٠٨ .
- ٢- اعتماد حوافز تشجيعية للاستثمار والاستهلاك من قبل الحكومات تعادل حوالي ٢ % من الدخل القومي للاقتصاديات المتقدمة خلال ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لمحاربة الركود المسيطر .
- ٣- اتخاذ تدابير لزيادة الثقة في القطاع المالي لتأمين السيولة اللازمة للمؤسسات المالية القابلة للحياة لإعادة رأسملتها وتخليصها من الأصول المعدومة . وتقدر مبالغ هذه السيولة المطلوبة ب ٢٧٥ إلى ٥٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة و ٥٠٠ إلى ٩٥٠ مليار في الاتحاد الأوروبي .

- ٤- تدابير لتوفير الدعم لبعض الصناعات العملاقة ( Key ) المختارة والمميزة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي المتداخلة بصوره أساسية مع مجمل هذا الاقتصاد كصناعة السيارات مثلا .
- ٥- زيادة الأموال المتوفرة في صندوق النقد الدولي لتصل إلى ٧٥٠ مليار (من ٥٠٠ مليار) لتأمين تحويل طارئ إلى البلدان التي تعاني من جفاف في تدفقاتها المالية الخاصة كأوروبا الشرقية وأفريقيا وأميركا اللاتينية .
- ٦- الانكباب إلى تحقيق مهمة أساسية وصعبة في آن ترمي إلى زيادة التنظيم والإشراف على النشاطات المالية ومنتجاتها خاصة العائدة لإدارة المخاطر وصناديق الاستثمار المخاطرة (Hedge Funds) والمتاجرة بالمشتقات في البورصات الدولية .

#### د - انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربي

- ١- إن الأزمة العالمية وما نتج عنها من ركود قد ضغطت نزولا على أسعار النفط (أكثر من ٥٧٪ من ذروتها ) في عام ٢٠٠٨ وتراجعت صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول المتقدمة وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج مما سيؤدي إلى تراجع النمو للنتائج المحلي في المنطقة العربية إلى ٢٪ عام ٢٠٠٩ بعد أن بلغ ٦٪ عام ٢٠٠٨ .
- ٢- فيما عدا البورصات الوطنية العربية والصناديق السيادية التي خسرت حوالي ثلث قيمة محافظها فان قطاع البنوك قد نأى عن المعمة التي ضربت بنوك الدول المتقدمة وذلك لتفادي هذا القطاع الاستثمار في المنتوجات والأصول الخطرة ولكن هذا القطاع سيرزح تحت ضغوط متزايدة لتعرض قروضه إلى الانحدار في السوق العقاري وأسواق الأسهم من جهة والتشدد في شروط الحصول على السيولة الخارجية من جهة أخرى .

٣- في هذا السياق لقد تصدت الدول العربية ، المنتجة للنفط وغيرها، لهذا الترددي في النمو إلى اعتماد سياسات نقدية مسهلة على نسق الولايات المتحدة (نظرا لارتباط عملتهم بالدولار) موازية إلى سياسة توسعية في ضخ الأموال لبناء البنى التحتية والمصاريف الاجتماعية كدول الخليج ومصر والأردن .

وبالنهاية فان آفاق الاقتصاد العربي لا زالت محفوفة بالمخاطر التي لا يستهان بها في حال طالت هذه الأزمة لان ذلك سيأثر سلبا على أسعار النفط وسيحد من إمكانيات هذه الدول تنفيذ سياساتها التوسعية في البنى التحتية وتقديم الحوافز الضرورية لإعادة إطلاق عملية النمو .

من جهة أخرى فان التصحيح الذي من المحتمل أن يطرأ على الأصول سيؤثر على ميزانيات البنوك وقدرتها على توفير التمويل للاستثمارات كما لا يجب أن ننسى إن طالت الأزمة فسيكون تأثيرها مدمرا في القدرة للحفاظ على مستوى الصادرات وموارد السياحة وتحويلات العاملين .

#### ٥ - تداعيات الأزمة على صناعتنا العربية للكابلات

١- بالرغم من ندرة توفر تدفق الرساميل اللازمة لتمويل مشاريع البنى التحتية يبقى لحسن الحظ ان تمويل هذه المشاريع يعود إلى موازنات الحكومات ولذلك فان الاحتمال كبير أن لا يتوقف تمويل هذه المشاريع خاصة وان التقديرات الأولية لحاجة العرب للاستثمارات في البنى التحتية في المستقبل القريب تناهز ٣٠٠ مليار دولار .

٢- إن أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي لن يتأثر كثيرا بالأزمة هو عامل مساعد للنمو ولتحسين الأداء الاقتصادي.

٣- سيشهد قطاع البناء نموا ولكن بوتيرة أقل وذلك عائد بنسبة ضئيلة لزيادة المداحيل ونسبة أكبر لازدياد الطلب على الأبنية السكنية بدافع الحالة الديموغرافية في أكثر البلدان العربية حيث أكثر من ٦٠ بالمئة من سكان الدول العربية تبلغ أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما أي الذين من الممكن أن ينخرطوا في القوة العاملة، إن هذه الحالة تساعد على خلق مناخ مؤاتي للطلب على هذه الوحدات السكنية وخاصة في منطقة الخليج . نقطة الضعف في هذا القطاع تتمثل بعدم الولوج في الاستثمارات الضخمة والتخطيطات الكبيرة لمدن المساكن الراقية الرائجة حاليا لصعوبة التمويل والطلب الغير مؤكد .

٤- إن نتيجة نمو قطاع البناء سينتج عنه بالضرورة المزيد من الطلب على مشاريع البنى التحتية من كهرباء وماء ومصانع معالجة النفايات الخ...

٥- إننا نتطلع بالأمل إلى أن تراجع هذه الأزمة سيعود بالتدفقات الاستثمارية الخارجية (FDI) إلى المنطقة في قطاع الفنادق والسياحة (دول المغرب والمشرق والسياحة الدينية في السعودية) وفي قطاع الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة في بلاد المشرق والمغرب والى قطاع الصناعات المكملة والبتروكيميائية في منطقة الخليج . إن هذه الاستثمارات يجب أن تساندها أنظمة تتبع اقتصاد السوق وتشجع التبادل بين الدول العربية مع تحسين إدارة هذه الاستثمارات والأطر التشريعية التي توفر مناخا مساعدا لها .

ومع عذري للإطالة أشكركم حسن استماعكم راجيا أن أكون قد وفقتم في  
إلقاء بعض الضوء على هذه الأزمة التي نعيش والتي نأمل جميعا أفولها في  
القريب العاجل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .